

إدارة المخاطر في المصرفية الإسلامية في ظل معايير بازل طهراوي أسماء، وابن حبيب عبد الرزاق*

ملخص

شهدت العمليات المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة العديد من التغيرات المهمة خاصة تلك المتعلقة بسياسات التحرير المالي كانت السبب الرئيسي في حدوث الأزمات المالية والبنكية. ومن هنا برزت ضرورة تطوير الآليات المتعلقة بتسيير المخاطر وإدارتها في كل المؤسسات البنكية والمالية وحتى الإسلامية.

حققت الخدمات المالية الإسلامية خلال السنوات الماضية نجاحاً كبيراً ونمواً متميزاً، وسجلت حضوراً قوياً في أوساط القطاع المصرفي و المالي، لكن على الرغم من نمو الصناعة المصرفية الإسلامية فإنها - شأنها في ذلك شأن الصناعة المصرفية التقليدية في العالم الإسلامي - تعاني العديد من المشكلات والتحديات المتعلقة بالمخاطر التي تتخلل صيغ التمويل والعمليات المصرفية

* باحثة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - بالجزائر tasma31@yahoo.fr

* بروفييسور في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - بالجزائر abenhajib1@yahoo.fr

الإسلامية وكيفية إدارتها، وبوجه خاص مخاطر الاستثمار وكيفية تطبيق مقترحات لجنة بازل الدولية، وبالتالي فهي مدعوة للاهتمام أكثر بنظام إدارة المخاطر والعمل على تطويرها.

ومن هنا تدرج هذه الورقة البحثية في دراسة واقع المصرفية الإسلامية في ظل المعايير الاحترازية ومدى إمكانية تطبيقها للمعايير الجديدة. كما اهتمت هذه الدراسة باختبار أداء إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية وبيت التمويل الكويتي.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، إدارة المخاطر، اتفاقيات بازل، الأداء والكفاءة.

Abstract:

In these recent years, banking and financial transactions have known some important changes, particularly those related to financial liberalization policies that are considered as the main factors that led to financial and banking crisis. All these developments led to the necessity of working with the rules of the Islamic financial system and trying to develop the risk management mechanisms in Islamic banking and financial institutions.

The islamic financial services industry become very important in the international financial system, and has reached in recent years a great success and significant developments in the banking and financial sector. Despite this growth, this industry suffers from many problems concerning the nature and the management of islamic banking transactions, particularly, the investment risks and how to apply the proposals of the Basel programs. Therefore, these risks led islamic institutions to be more interested to developing risk management system. In this issue, this work studied the reality of islamic finance in the context of prudential rules and the possibility of applying new standards. Moreover, this study tries to examine the performance of risk management in the Al Baraka group bank and Kuwait bank.

Keywords: Islamic banking, risk management, Basel accords, performance and efficiency.

مقدمة

حققت البنوك الإسلامية خلال السنوات الماضية نجاحاً كبيراً و نمواً متميزاً، و سجلت حضوراً قوياً في أوساط القطاع المصرفي و المالي، حيث انتشر في العالم أكثر من ٥٠٠ مؤسسة مالية إسلامية في جميع أنحاء العالم، و يقدر حجم الأصول ١ تريليون دولار أمريكي.

وقد أدى القبول المتزايد للتمويل الإسلامي العديد من البلدان لمنح التراخيص للمؤسسات المالية لتعمل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية. فالمؤسسات المرخص لها متواجدة في أكثر من ٧٥ بلداً، في دول إسلامية (مثل البحرين، والكويت، وماليزيا، والإمارات العربية المتحدة) أو غير إسلامية (مثل سنغافورة والمملكة المتحدة).^١(٢٠٠٩)

لكن على الرغم من نمو الصناعة المصرفية الإسلامية، فإنها -شأنها في ذلك شأن الصناعة المصرفية التقليدية في العالم الإسلامي- تعاني من العديد من المشكلات و التحديات المتعلقة بالمخاطر التي تتخلل صيغ التمويل والعمليات المصرفية الإسلامية و كيفية إدارتها، و بوجه خاص مخاطر الاستثمار و كيفية تطبيق

¹ AL-AJMI Jasim, Hameeda Abo Hussain and Nadhem Al-Saleh, (2009), "Clients of conventional and Islamic banks in Bahrain: How they choose which bank to patronize", International Journal of Social Economics, Vol. 36 Iss: 11 pp. 1086 - 1112

مقترحات لجنة بازل الدولية، وبالتالي فهي مدعوة للاهتمام أكثر بنظام إدارة المخاطر من خلال البحث والتنقيب في مثل هذه القضايا والعمل على تطويرها. يكتسي البحث في مثل هذه الدراسات أهمية كبيرة ولهذا فإن العديد من الباحثين حاولوا مناقشة مثل هذه القضايا وتحليلها. نذكر على سبيل المثال دراسة طارق الله خان وحبيب أحمد (٢٠٠٣)^١، التي أجريا فيها استطلاعاً ميدانياً للمخاطر التي تنفرد بها البنوك الإسلامية وتوصلاً إلى أن تحرير الأسواق المالية تصحبه زيادة في المخاطر، لكن باستخدام عمليات وطرق إدارة المخاطر تستطيع التحكم فيها. أما بالنسبة لـ TAG EL-DIN (٢٠٠٥)^٢ فقد قام بدراسة خطر تقاسم الأرباح في البنوك الإسلامية وكيفية إدارتها بطريقة مثلى، اقترح من خلال هذا العمل وسيلتين لإدارة المخاطر في التمويل الإسلامي هما الاستصناع وعقود الخيار، وفي السياق نفسه قام Abul Hassan (٢٠٠٩)^٣ بدراسة هدفت إلى تقييم مدى استخدام البنوك الإسلامية Brunei Darussalam لإدارة المخاطر وما هي التقنيات المتعامل بها لكل نوع من المخاطر. لهذا قام الباحث باستبيانات في ثلاث

^١ طارق الله خان، وحبيب أحمد، "إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، ترجمة: عثمان

بابكر أحمد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، جدة، ٢٠٠٣.

^٢ TAG EL-DIN Seif I. (2005), "Towards Optimal Risk Management for Profit-Sharing Finance", *Islamic Perspectives on Wealth Creation*, Edinburgh University Press.

^٣ Abul Hassan, 2009, « Risk management practices of Islamic banks of Brunei Darussalam» *The Journal of Risk Finance* Vol. 10 No. 1, pp. 23-37.

بنوك إسلامية وتوصل إلى أن البنوك الإسلامية تواجه ثلاثة أنواع من المخاطر، مخاطر سعر الصرف، ومخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، كما خلص إلى أن إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية في بروناي تدار بكفاءة عالية مع مساعدة من ممارسات إدارة المخاطر، الذي تضمن تحديد المخاطر وتقييم المخاطر والتحليل. لهذا حاولنا من خلال دراستنا طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في ظل المعايير الاحترازية ومدى امكانية تطبيقها للمعايير الجديدة، وخاصة مجموعة البركة المصرفية وبيت التمويل الكويتي؟

و لمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا من خلال دراستنا التطرق للنقاط التالية:

- المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية، و كيفية مواجهتها.
- دور اتفاقيات بازل I و II، والجديد الذي جاءت به اتفاقية بازل III.
- مدى تطبيق المعايير الدولية في البنوك الإسلامية مع دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية و التحديات التي تواجهها.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في منهجيتنا على:

أولاً: المنهج الوصفي: الذي يقوم على جمع الحقائق والبيانات حول ظاهرة المخاطر وإدارتها في المصارف الإسلامية اعتماداً على المصادر والمراجع.

ثالثاً: المنهج المعياري: ويتمثل في استخراج النسب والمعايير اللازمة لقياس النتائج تمهيداً لتطبيقها على مجموعة البركة المصرفية وبيت التمويل الكويتي (٢٠٠٤-٢٠١٠).

رابعاً: المنهج المقارن: تفسير نتائج النسب المالية ودلالاتها وواقع المخاطرة بعيد مقارن بين مجموعة البركة المصرفية وبيت التمويل الكويتي (٢٠٠٤-٢٠١٠). وقد تم تحديد الفترة الزمنية لعينة الدراسة من عام ٢٠٠٤-٢٠١٠، وذلك لتوافر البيانات المالية لعينة الدراسة خلال هذه الفترة، كما أن المعايير العالمية قد كانت بدأت تركز على ضرورة وجود إدارة للمخاطر في العمل المصرفي في نهاية الألفية الثانية.

١ - إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

١ - ١ - تعريف المخاطرة في اصطلاح الفقهاء:

غالبا ما كان يعبر الفقهاء عن مصطلح المخاطرة بالخطر، تماشياً مع التقارب والتداخل اللغوي بينهما، وقد لاحظنا أن مرادهم من إطلاق المصطلحين مخاطرة وخطر هو حالة التردد بين الغنم أو الغرم بمعنى احتمالية الربح أو الخسارة.

قال ابن العابدین: "الخطر هو الإشراف على الهلاك"، وقال العدوي عن
الخطر والغرر: "هما لفظان مترادفان بمعنى واحد، وهو ما جهلت عينه. وقيل: ما
تردد بين السلامة والعطب".

وقال ابن تيمية وابن القيم: "المخاطرة مخاطرتان: مخاطرة التجارة، وهو
شراء السلعة بقصد بيعها والربح فيها مع التوكل على الله، والخطر الثاني: الميسر
الذي يتضمن أكل المال بالباطل، فهذا الذي حرمه الله تعالى ورسوله".

ولفظ الخطر لم يرد في القرآن الكريم، أو في السنة النبوية الشريفة، وإنما
ورد معناه في لفظ مرادف له، هو الغرر، في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي
الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر.
والغرر في اللغة هو الخطر، وهو الخداع والخدعة، وتعريض المرء نفسه أو
ماله للهلكة، وفي الاصطلاح الفقهي الغرر ما يكون مستور العاقبة، وهو ما
تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر. و الغرر ينفي عن الشيء - كما قال ابن رشد -
أن يكون معلوم الوجود معلوم القدر مقدوراً على تسليمه.

^١ انظر: شمس الدين السرخسي، "المبسوط"، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الجزء ١٣، ص ٦٨.

١ - ٢- تعريف إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر بأنها " تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليه، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر^١". لهذا يجب أن تكون عملية إدارة المخاطر شاملة ومتكاملة تغطي كل الإدارات والأقسام التابعة للبنك حتى يكون هناك إدراك ووعي بهذه الإدارة، كما تعتمد على العناصر الرئيسية التالية: التعريف الدقيق للمخاطر التي تنطوي عليها أنشطة البنك، والحد من المخاطر بشكل فعال، بناء على قياس دقيق وصحيح للمخاطر وتقييم للإجراءات والطرق والأدوات، من خلال إطار سليم للمراقبة والمتابعة، وبنية تنظيمية وبشرية وفنية مناسبة. وتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى التأكد من استيفاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات، وحصص إجمالي التعرض للمخاطر، بالإضافة إلى تحديد تركيز المخاطر وتفاديه^٢.

^١ موسى عمر مبارك أبو محميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعياري كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل ٢، مذكرة دكتوراه تخصص المصارف الإسلامية، تحت إشراف: الأستاذ الدكتور أحمد السعد، كلية العلوم المالية المصرفية، الأردن، ٢٠٠٨، ص ١٩.

^٢ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٩-٢٠.

١-٣- أنواع المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية

يعد الالتزام بالضوابط الشرعية من أهم خصائص المصارف الإسلامية، وهو من الأهمية بحيث إذا لم تتقيد به إدارات المصارف فإنها تفقد صفتها الأساسية التي تميزها من المصارف التقليدية. لذا فإن معيار الالتزام بالضوابط الشرعية يعد من أهم معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية. تتعرض البنوك الإسلامية إلى مخاطر عديدة كغيرها من البنوك التقليدية، وفيما يلي سنعرض كل نوع من هذه المخاطر بالإضافة إلى دراسة مجموعة البركة المصرفية في كيفية إدارة كل خطر:

Ø مخاطر الائتمان: تعرف مخاطر الائتمان بوجه عام بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته المتعهد بها مما يؤدي بالبنك إلى الوقوع في الخطر¹. ومن المتوقع أن تكون مخاطر الائتمان مرتفعة في صيغتي المضاربة والمشاركة بسبب مشكلة عدم تماثل المعلومات، ويشار

¹ El-Gari Mohamed Ali (2003), "Credit Risk in Islamic Banking and Finance", *Islamic Economic Studies*, Vol. 10, No. 2, March, p 9.

إلى هذا النوع من مخاطر الائتمان بأنه "خطر ضياع رأس المال"، وقد يؤدي خطر الائتمان إلى خطر الامتثال للشريعة^١.

أما بالنسبة لمجموعة البركة المصرفية فإن لدى كل وحدة فيها إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل: التشخيص والقياس والمتابعة وإعداد تقارير عن مخاطر الائتمان. كما تتحكم بمخاطر الائتمان بدءاً من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، وانتهاءً بالمتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للطرف المقابل والإدارة النشطة للمخاطر الائتمانية.

وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل الائتمان وتقييمه بموجب سياسات ائتمانية وإجراءات عملياتية محددة يعمل بها في تلك الوحدة، كما توجد في كل وحدة تابعة للمجموعة دائرة تدقيق داخلي مسئولة عن القيام بمراجعة الالتزامات الائتمانية للأطراف المقابلة وتقييم جودتها وتأمين التقيد بالإجراءات المعتمدة للحصول على الموافقة الائتمانية.

¹ Noraini Mohd Ariffin, Simon Archer, Rifaat Ahmed Abdel Karim, (2009), "Risks in Islamic banks: Evidence from empirical research", Journal of Banking Regulation 10, 2, 153-163.

² ARIFF Mohamed and Saiful Azhar ROSLY (2011), "Islamic Banking in Malaysia: Unchartered Waters", Asian Economic Policy Review 6, 301-319.

Ø مخاطر السوق: تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات.

إن المجموعة معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث إن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة.

من أجل قياس تعرضاتها لمخاطر العملة تقوم المجموعة بفحص ضغوطات تعرضاتها متبعة قياس الصدمات المعتمدة من قبل مجموعة سياسة المشتقات المالية فيما يتعلق بهذا الأمر وهي تحسب التأثير على موجودات المجموعة ودخلها نتيجة زيادة أو نقصان في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بعملة إعداد تقارير المجموعة. ويتم ذلك باستخدام نسب مختلفتبناءً على افتراضات إدارة المجموعة.

مخاطر معدل الربح: هي مخاطر تكبد المجموعة خسارة مالية نتيجة لعدم تطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحسابات الاستثمار المطلقة. إن توزيع الربح لحسابات الاستثمار المطلقة يكون بناءً على اتفاقيات تقاسم الأرباح، ولذلك فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

مخاطر أسعار الأسهم: مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حدة. وينتج عنها التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من محفظة الاستثمار، وتدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

إذ أن لدى المجموعة إجمالي محفظة أسهم بمبلغ قدره (494.236 : ٢٠١٠) ألف دولار أمريكي، (2009 362.489 ألف دولار أمريكي) تتمثل في استثمارات متاحة للبيع بإجمالي (485.270 : ٢٠١٠) ألف دولار أمريكي (2009 : 354.297) ألف دولار أمريكي وأوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة بإجمالي (8.966 : ٢٠١٠) ألف دولار أمريكي (2009 : 8.192) ألف دولار أمريكي، إن الاختلاف بمقدار 10 % زيادة أو نقصان في قيمة المحفظة لن يكون له أي تأثير جوهري على صافي دخل المجموعة أو الحقوق.

Ø مخاطر السيولة: وتتمثل في عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل أو للوفاء بالتزامات المصرف. وتكون هذه المخاطر أكثر شدة في المصارف الإسلامية نظرا للأسباب التالية: إن المصارف الإسلامية لا تستطيع

١ محمد سهيل الدروبي ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ملخص محاضرات لمقرر دبلوم المصارف

الاقتراض بفائدة لتغطية احتياجاتها للسيولة عند الضرورة، ولا تستطيع بيع الديون مبدئياً إلا بقيمتها الاسمية، إضافة إلى عدم قيام المصارف المركزية بدور المقرض الأخير للمصارف الإسلامية كما هو الحال بالنسبة للمصارف، ومن ثم فإن معظم الودائع في المصارف الإسلامية هي ودايع في الحسابات الجارية.

إن لدى مجموعة البركة المصرفية وكل وحدة تابعة لها إطاراً عاماً لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والاستثمارات المقيدة والمطلقة بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على الحصول على النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بالتزاماتها.

علاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضاً مطلوباً من كل تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من إيداعاتها حسبها يحدده كل بنك مركزي - وتبلغ هذه النسبة في أكثر الحالات ٢٠%. وتقوم مجموعة البركة المصرفية أيضاً بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحدها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال

التي تحتاج فيها الوحدات للمساعدة، وينبغي أن يتوافق إعداد تقارير السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

مخاطر التشغيل: هي المخاطر الناتجة عن الأخطاء البشرية، المهنية أو التقنية سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة، قد تكون أعلى في البنوك الإسلامية نتيجة التعقيدات في الشريعة الإسلامية وتتضمن المخاطر القانونية^١.

أما بالنسبة للمجموعة المصرفية البركة فتتم فيها إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات العمل الداخلية وآليات المتابعة، بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعال مع المستشارين القانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها، وتتم إدارة مخاطر التشغيل الأخرى وإجراءات تقليلها عن طريق التأمين وتوفير موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وأنظمة فعالة للتأمين والتشخيص والتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

Ø **مخاطر تتعلق بصيغ التمويل الإسلامية:** وهي المخاطر الناتجة عن تباين آراء الفقهاء حول تطبيق هذه الصيغ.

^١ طارق الله خان، وحبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة: عثمان بابكر أحمد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، جدة، ٢٠٠٣، ص ٤٥.

^٢ THORSTEN Beck, Asli Demirgüç-Kunt, Ouarda Merrouche 2010, "Islamic vs. Conventional Banking Business Model, Efficiency and Stability", The World Bank Development Research Group Finance and Private Sector Development Team, p08.

وبالنسبة لمجموعة البركة المصرفية فتنشأ مخاطر الالتزام بالشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها، وهي بالتالي مماثلة لمخاطر السمعة والمصادقية .

لهذا وفرت المجموعة وحدات أنظمة و أدوات تحكم تشمل هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة وهذا لتأمين الالتزام بجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

Ø المخاطر التجارية المنقولة: وهي المخاطر التي تحول إلى المساهمين أي مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من أجل حماية أصحاب حسابات الاستثمار من تحمل بعض المخاطر أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها بموجب عقود المضاربة، هي أيضا المخاطر التي تنشأ عند تحقيق المصرف لمعدل عائد يقل عن المعدل السائد في السوق، لذلك فإن البنك أو المؤسسة قد تتنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها من الأرباح لصالح أصحاب الودائع من أجل المحافظة على معدل أرباح يحمي البنك من مخاطر سحب المودعين لودائعهم إلى حيث العائد الأعلى.

وتتبع المجموعة بشكل كامل المبادئ الارشادية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالإضافة إلى الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير.

١-٤- الأساليب المتبعة لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تتبع البنوك الإسلامية غيرها من البنوك الأخرى مجموعة من الطرق والأساليب للتقليل من حدة المخاطر التي يمكن أن تواجهها، وستتطرق في هذه المداخلة لأهم تلك الأساليب التي تعتبر فعالة في عملية إدارة المخاطر:^١

- الالتزام بالوعد: الرأي الراجح بين الفقهاء هو جواز إلزامية الوعد، لأن فيه مصلحة، وأن ذلك يعني أطراف العملية التمويلية من الخسارة وإلحاق الضرر، ويزيد الثقة في المعاملات. ويجوز لدائرة إدارة المخاطر أن تطبق مسألة إلزامية الوعد في العقود المختلفة.

^١ انظر: محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الاردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص ٤٤٣-٤٤٤، ورائية زيدان شحادة العلوانة، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، رسالة تكميلية الحصول على درجة الماجستير من جامعة اليرموك في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، إشراف د. محمد عبد المنعم أبو زيد، ٢٠٠٥، ص ٩٣، ١٠٤، وانظر أيضا:

Hidur Nasser (2010), "Gestion des risques spécifiques en finance islamique – expérience de la banque Al-Baraka d'Algérie", Séminaire international sur : « Les services financiers et la gestion des risques dans les banques islamiques », 18-20 avril, p 62-63.

- التصكيك و صناديق الاستثمار: والهدف منها مراعاة عدة أمور أهمها:
 - تقليل و مخاطر الاستثمار توزيعها من خلال تعدد منافذ الاستثمار.
 - التخلص من التركيز الشديد في التمويل قصير الأجل المسيطر على أعمال المصارف الإسلامية.
- تنوع و الاستثمار توزيعه: فلتتخفيف من حدة المخاطر على البنوك الإسلامية القيام بتنوع محفظتها الاستثمارية و توزيع استثماراتها على عدة قطاعات مناطق جغرافية وفئات مختلفة من الزبائن.
- غرامات التأخير: أي تغريم المدين المماطل على الدفع بقدر تخلفه عن السداد في الأجل، وهي وسيلة ردع تمنع المماطلة ولا تقع في الربا المحرم.
- تطوير وسائل تسيير الأخطار ونقلها كالتأمينات التكافلية، وتوريق حقوق ملكية الأسهم، واللجوء إلى عقود السلم و الاستصناع،...).
- أخذ ضمانات حقيقية: وذلك لمواجهة الحالات الخاصة مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية في هذا الجانب.

^١ لمزيد من المعلومات انظر:

- الالتزام و الخضوع لمعايير الرقابة الدولية: (بازل I، II و III).

و خلاصة لما سبق يمكن للبنوك الإسلامية استخدام عدة أساليب مثل العقود المبنية على خيار الشرط أو الوعد الملزم والعربون وغير ذلك مما هو في إطار المباح شرعاً من العقود والشروط، مع استخدام ما هو مباح من الأساليب المستخدمة في البنوك التقليدية الابتعاد عن المحرم شرعاً من هذه الوسائل مثل: مبادلة أسعار الفائدة القائم على ربا الديون والمستقبليات، والخيارات وغير ذلك^١.

- معايير الرقابة الدولية وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

شهدت البنوك الإسلامية خلال السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً و نمواً متسارعاً أدى إلى ضرورة تطبيق المعايير الدولية للمراقبة من أجل اكتساب المصداقية و القدرة على المنافسة، ولكن تميزها عن البنوك التقليدية في طبيعة عملها عرّضها إلى بعض المشاكل الخاصة بعدم تماشي كل المعايير المطبقة مع المبادئ الإسلامية، مما دفع العديد من الهيئات الدولية المعنية بالرقابة على الأعمال

^١ إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية دراسة مقارنة، الطبعة ١، دار النفائس،

لإسلامية مثل: - (AAOIFI) * (IFSB) ** إلى التفكير في إيجاد معايير تلائم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

١- إدارة المخاطر البنكية: ماهو دور اتفاقيات بازل I و II ؟

من أجل تحقيق بنية مالية قوية وضمان الأمان والاستقرار للنظام المالي العالمي، أنشئت لجنة بازل (أو لجنة المراقبة البنكية) المتكونة من ١٠ دول (ألمانيا، بلجيكا، كندا، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، بريطانيا، السويد، سويسرا) سنة ١٩٧٤. ويتمثل الهدف الأساسي من هذه اللجنة في خلق بيئة مناسبة، والمحافظة على إدارة جيدة للاتئان، وضمان تفعيل الرقابة على المخاطر البنكية.

● أقرت هذه اللجنة سنة ١٩٨٨ اتفاقية بازل I التي تشمل مجموعة من المعايير الهادفة إلى حماية البنوك من المخاطر المحتمل وقوعها، وخاصة خطر القرض.

* هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي منظمة دولية غير هادفة للربح تضطلع بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط، وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة والصناعة المصرفية والمالية الإسلامية على وجه العموم.

** مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو هيئة دولية، تضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاع البنوك وسوق المال، والتكافل (التأمين الاسلامي).

وجاءت هذه الاتفاقية لوضع حد أدنى لكفاية رأس المال في البنوك حدد بـ ٨ % تمثل نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان أخطارها.^١ أما فيما يخص البنوك الإسلامية، اقترح بعض الباحثين ومنهم -أريكو لوقا وفاراهباخش ميترا^٢ من صندوق النقد الدولي - بأن تكون النسبة أكبر من ٨ % لعدة أسباب منها: ممارستها للاستثمار الحقيقي، وعدم وجود رقابة على المشاريع الاستثمارية في معاملات المضار، وبذلك لأن أحكام المضاربة الشرعية تنص على عدم تدخل رب المال في أعمال المضارب أثناء المضاربة-، وغياب الضمانات الاحتياطية والضمانات الأخرى في معاملات تقاسم الربح والخسارة بصفة عامة. يؤدي ذلك كله إلى زيادة عناصر المخاطرة في عمليات المصارف الإسلامية.

● وفي سنة ١٩٩٩، وضعت لجنة بازل اتفاقيتها الثانية سميت بـ "بازل II" من أجل تغطية بعض النقائص الموجودة في الاتفاقية الأولى التي أخذت بعين الاعتبار خطر القرض فقط. وتغطي اتفاقية بازل II ثلاث مخاطر بنكية هي: خطر القرض (بنسبة ٧٥%)، خطر السوق (بنسبة ٥%)، والخطر التشغيلي (بنسبة ٢٠%). وقد سمحت هذه الاتفاقية، بتغطية كبيرة للمخاطر البنكية، وشملت ثلاثة أعمدة

^١ De Servtigny A. (2001), "Le risque de crédit : nouveaux enjeux bancaires", Ed. DUNOD, Paris, p 176.

^٢ أريكو لوقا وفاراهباخش ميترا، النظام المصرفي الإسلامي: قضايا مطروحة بشأن الاحتراز والمراقبة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، مح ١٣، ع ٢١، ٢٠٠١م، ص ٤٧-٤٩.

إضافية^١: العمود الأول: طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال (نسبة الكفاية إضافية)، والعمود الثاني: ضمان وجود طريقة فعّالة للمراجعة و المراقبة، أما العمود الثالث: فهو يتعلق بالشفافية المالية للبنوك و نظام السوق. أما فيما يخص تطبيق معايير بازل II في البنوك الإسلامية فقد بيّنت دراسة (*Chapra M, Khan T, 2002*)^٢ أن الأعمدة الثلاث التي جاءت بها اتفاقية بازل II تطبّق أيضا في البنوك الإسلامية، كما بيّنت هذه الدراسة أن توفر نظام جديد للتقييم الداخلي و المراقبة الجيدة لخطر الأصول من شأنه أن يطور ثقافة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. استخلصت هذه الدراسة أنه من السهل على هذه البنوك تطبيق المعايير الدولية للتنظيم شريطة أن تأخذ هذه الأخيرة الجانب الإسلامي بعين الاعتبار.

كما ذكرت سابقا فقد قامت بعض الهيئات الدولية المشرفة و المراقبة والمنسّقة بين أعمال البنوك الإسلامية بمحاولات لوضع صيغ لتطبيق اتفاقيات

¹ Thoraval Pierre-Yves (2002), "le dispositif de bâle II : rôle et mise en œuvre du pilier 2", *Revue de la Stabilité Financière*, N° 9, Décembre, p126.

^٢ طارق الله خان، وحبیب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة: عثمان بابكر أحمد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، جدة.

بازل، وخاصة الثانية منها، في الإشراف والرقابة على البنوك الإسلامية بما يتلاءم مع طبيعة عملها. وتمثلت هذه المحاولات خاصة في :

اقترح هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI:

إن المخاطر التي تنشأ عن عمليات البنوك الإسلامية تختلف عن المخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية ولا يمكن تمثيلها في بازل II. في عام ١٩٩٩، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة بياناً يوضح كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية ويبين الهدف من ذلك.

وكانت هذه أول مبادرة نحو وضع إطار ملموس يعالج بشكل صحيح المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية، تأخذ بعين الاعتبار اختلاف طبيعة الموارد لهذه البنوك والمؤسسات، وأيضاً الطبيعة الخاصة للودائع الاستثمارية التي لا تعتبر التزاماً مالياً على البنك الإسلامي كما في البنك التقليدي، وأنها غير مضمونة من البنك في حالات الخسارة إلا في حالات التعدي أو التقصير أو مخالفة شروط العقد. ويمكن استعراض الجوانب التي تناولتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في حساب نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية من خلال المعادلة التالية:

نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية = رأس المال المدفوع واحتياطياته + احتياطيات إعادة التقويم + احتياطي مخاطر الاستثمار/الأصول الخطرة المرجحة

الممولة لرأس المال + المطلوبات - حسابات الاستثمار المشتركة + ٥٠% من إجمالي الأصول الموزونة حسب درجة مخاطرها التي تم تمويلها من حسابات الاستثمار. إلا أن ما يؤخذ على هذا المعيار هو ما يلي:

- تطابق هذا المعيار مع اتفاقية بازل I أكثر من بازل II لإعداده في التاريخ المذكور سابقاً، مما يجعل منه معياراً تقليدياً في الوقت الحالي بالنظر إلى التطورات التي شهدتها معايير بازل بعد ذلك التاريخ.

تخصصت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إصدار المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة أكثر من غيرها جعل من المعيار الذي وضعته لكفاية رأس المال لا يلقي القبول الكبير، من حيث التطبيق الذي تلقاه معاييره المحاسبية، وهو القبول الذي ذهب بشكل أكبر إزاء معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB.

اقترح مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB:

يعد هذا المجلس خطوة مهمة نحو تطوير صناعة التمويل الإسلامي منذ تأسيسه رسمياً في ٣ نوفمبر ٢٠٠٢م واتخاذ كوالالمبور مقره.

وكان قرار إنشاء مثل هذه الهيئة اخذ من قبل مجموعة من المحافظين وكبار المسؤولين من البنوك المركزية والسلطات النقدية من العديد من الدول

الإسلامية، بدعم من البنك الإسلامي للتنمية، وهيئة المحاسبة والمراجعة الدولية وصندوق النقد الدولي. ويتمثل الهدف العام للمجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز أفضل الممارسات ونشرها وتنسيق في التنظيم والإشراف على قطاع الخدمات المالية الإسلامية.

يعد مجلس الخدمات المالية الإسلامية هيئة دولية تضع المعايير الدولية للوكالات التنظيمية والإشرافية التي لها مصلحة في ضمان موثوقية واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وتتماشى تحديداً مع أحكام الهيئة الشرعية وتطبيقها على الممارسات المصرفية الإسلامية. ويهدف مجلس الخدمات المالية الإسلامية أيضاً إلى توحيد النهج في تحديد المخاطر الكامنة في المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والخدمات وتعيين أوزان الأخطار التي تلبى المعايير التحوطية المقبولة دولياً.

وقد أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ديسمبر ٢٠٠٥ معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقدم خدمات مالية إسلامية. يأخذ بعين الاعتبار خصوصية أصحاب حسابات الاستثمار الذين يشتركون جزء من المخاطر مع المساهمين على النحو التالي:

أ- نسبة إجمالي رأس المال (حقوق المساهمين + احتياطي معدل الأرباح + احتياطي مخاطر الاستثمار) إلى إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان +

مخاطر السوق + مخاطر التشغيل) - الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المشترك (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق).

ب- المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية: أصدر المجلس هذه المبادئ في ديسمبر ٢٠٠٥، وهي تبين الخطوط العريضة لمجموعة من المبادئ التي يمكن تطبيقها على فئات المخاطر الست التي تتعرض لها البنوك الإسلامية. وتمثل هذه المخاطر في: مخاطر الائتمان، مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل العائد، ومخاطر التشغيل.

ج- المبادئ الإرشادية لإدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية: أصدر المجلس هذه المبادئ في ديسمبر ٢٠٠٦، وفيها يتناول الطريقة العامة لضوابط إدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، مع التركيز على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، وكذا شفافية إعداد التقارير المالية المتعلقة بحساباتهم.

د- معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل: أصدر المجلس هذا المعيار في ديسمبر ٢٠٠٧، وهو يتعرض للمبادئ العامة للإفصاح، وكذا

هيكّل رأس المال بما في ذلك حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار. كما يتناول هذا المعيار مختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وإدارتها والتخفيف منها، وهي المخاطر نفسها الواردة في "المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات" الصادرة في ديسمبر ٢٠٠٥، إلا أن المعيار لم يتعرض لمخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال، بينما أضاف نوعين من المخاطر وهي:

- المخاطر التجارية المنقولة

- المخاطر الخاصة بالعقود

هـ - الإرشادات المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية: أصدر المجلس هذه الإرشادات في ديسمبر ٢٠٠٧، وهو يتعرض لمتطلبات رأس المال النظامي والتعامل مع أصحاب حسابات الاستثمار، وكذا إدارة المخاطر وضوابط إدارة المؤسسات، ثمّ يتعرض للشفافية وانضباط السوق، وكذلك التعاون في الإشراف بين السلطة الإشرافية للدولة الأصلية والمضيفة، وأيضاً متطلبات رأس المال والمراقبة الداخلية على النوافذ الإسلامية، ثم أخيراً الاستثمارات العقارية.

و- مسودة مشروع المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي:

أصدر المجلس هذه المسودة في ديسمبر ٢٠٠٧، لا تزال قيد المناقشة.

ز- مسودة مشروع متطلبات كفاية رأس المال لتصكيك الصكوك والاستثمارات العقارية:

أصدر المجلس هذه المسودة في ديسمبر ٢٠٠٧، لا تزال قيد المناقشة.

ح - الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال، والاعتراف بالتصنيفات للأدوات

المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الصادرة من مؤسسات تصنيف ائتماني

خارجية: أصدر المجلس هذه الإرشادات في مارس ٢٠٠٨، وفيها يبين معايير

الاعتراف بوكالات التصنيف لغرض حساب أوزان مخاطر الموجودات المالية المتفقة

مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكذا إجراءات التصنيف والرقابة الداخلية والشفافية.

وقد أدت النقائص المسجلة في الاتفاقيات الأولى للجنة بازل* إلى التفكير، من

طرف البنوك المركزية، في المراجعة السريعة للمبادئ الأساسية التي جاءت بها

اتفاقية بازل II. وعلى هذا الأساس تمّ وضع معايير جديدة أكثر فعالية سميت

"ببازل III" وإنشاء نظام معياري على المستوى الدولي من أجل ضمان خضوع

البنوك الإسلامية لقواعد الشريعة و توافقها مع المعايير الدولية.

* تكمن النقائص المسجلة في أن عدداً كبيراً من المخاطر لم تؤخذ بعين الاعتبار في اتفاقية بازل II، نذكر على

سبيل المثال: خطر تفسير القواعد الإسلامية، وخطر الائتمان الخاص بالبنوك الإسلامية، والأخطار الخاصة

بالصيغ الإسلامية.

٢- اتفاقية بازل III

توصلت لجنة بازل في بداية يوليو ٢٠١٠ إلى عقد اتفاقية جديدة سميت بـ "بازل ٣"، أعادت صياغة كل من مفهوم رأس المال والسيولة. وقد تضمنت المعايير الجديدة التي وضعتها اللجنة الزيادة في الحد الأدنى لرأس المال المطبق على البنوك من أجل تعزيز صلابة الجهاز المصرفي ضد الأزمات. وتعد الاتفاقية الجديدة عنصراً مهماً في برنامج خاص وضعه مجلس الاستقرار المالي (CSF) بهدف تأسيس نظام مالي قوي ومرن أمام فترات الضغط، جاءت نتيجة لما خلفته الأزمة المالية العالمية التي كشفت عن وجود عدة نقائص على مستوى البنوك في إدارة المخاطر، وفي الإجراءات المتبعة من أجل المراقبة والمراجعة... إلخ، كما أكدت الأزمة على ضرورة تواجد نظام رقابي فعال وقادر على ضمان التنفيذ الكامل لقوانين الحيطة والحذر لتجنب مشكلة المخاطر المعنوية التي تتواجد في البنوك الكبرى وتشجيع التطبيق الصارم لإدارة المخاطر والحصول على المعلومات الجيدة والصحيحة الخاصة بالعملاء، فبالنسبة لوجهة نظر Caruana Jaime 2010 في ما يخص كفاية رأس المال الجديدة، فإنه يرى أنها تملك تأثير إيجابي على الأعمال المصرفية لأنها:

¹ Caruana Jaime (2010), "Bâle III : vers un système financier plus sûr", Paper presented in the 3^e banking international Conférence, Santander, Madrid, september 15 th 2010, pp 2, 3 et 4.

* تحسن من نوعية بنية و شفافية قاعدة رأس مال المصرف: إذ إن تحسين نوعية رأس المال يؤدي إلى تحسين القدرة على استيعاب الخسائر وبالتالي متانة وصلابة البنوك في وجه الأزمات.

* ترفع نسبة كفاية رأس مال البنوك: إذ يعد من أهم المعايير المعتمدة لقياس متانة المؤسسات المصرفية من الناحية المالية، حيث يتوجب من جهة الرفع في الحد الأدنى لرأس المال من ٢% إلى ٤, ٥%، وكذا بالنسبة لرأس المال الأساسي (أي الشريحة ١) فيتوجب رفعها من ٤% إلى ٦%، ومن جهة أخرى يجب على البنوك أن تمتلك صندوقاً لاحتياطي رأس المال الإضافي الذي يقدر بـ ٢, ٥% من أسهمها المشتركة، لأنه في حالة عدم توفر هذا الاحتياطي سيكون هناك تأثيرات مباشرة، فكلما كانت رؤوس الأموال تقترب من متطلبات الحد الأدنى كانت البنوك أكثر محدودية في توزيع الأرباح (أرباح الأسهم،..). وهذا الاحتياطي سيسمح للبنك دعم عملياته في فترات الضغط، وبالتالي فإن الزيادة في الحد الأدنى لرأس المال في البنوك -على المستوى العالمي- كان من أجل استيعاب الخسائر (امتصاص الخسائر) في فترة الأزمات دون النزول تحت الحد الأدنى، حيث تم الرفع من معدل الملاءة لرأس المال من ٨% إلى ١٠, ٥%، وهذا يعني أن على البنوك الالتزام بهذا البند وتوفير رؤوس أموال إضافية.

* تخفيض من المخاطر النظامية: التعديل الذي شمل رأس المال يهدف من جانب آخر إلى مواجهة الخطر الذي يمس النظام برمته، أي الخطر الذي يسبب اضطرابات في النظام المالي ومن ثم زعزعة الاستقرار للاقتصاد الكلي، وبالتالي فإن تعزيز متطلبات الحيطة في القطاع المالي على النحو المقترح من طرف لجنة بازل سيكون له تأثير كبير على تمويل الاقتصاد وخاصة المؤسسات. قد تطرقت الاتفاقية الجديدة لعنصر آخر مهم يتمثل في متطلبات الحد الأدنى للسيولة، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة. فهي تقترح اعتماد نسبتين.

* معيار السيولة على المدى القصير: يعرف بنسبة تغطية السيولة (LCR)، وسيتم تنفيذه ابتداءً من يناير ٢٠١٥، وهو يهدف إلى جعل المصرف يُلبى ذاتياً احتياجات السيولة في حال طرأت أزمة.

* معيار السيولة على المدى الطويل (NSFR): ويهدف إلى أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.

الجدول ١: من اتفاقية بازل ٢ إلى بازل ٣

| الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها / بالنسبة المئوية | احتياجات رأس المال | | | | | | إجمالي رأس المال |
|---|--------------------|----------------------|--------------------|-------------------------------|-------------------|------------------|---------------------|
| | الأسهم العادية | | | رأس المال الأساسي (الشرحية ١) | | | |
| | المعدل الأدنى | الصندوق الاحتياطي | النسبة المطلوبة | المعدل الأدنى | المعدل المطلوب | المعدل الأدنى | المعدل المطلوب |
| II بازل | ٢ | | | ٤ | | ٨ | |
| III بازل | ٤,٥ | ٢,٥ | ٧,٠ | ٦ | ٨,٥ | ٨ | ١٠,٥ |

المصدر: Caruana Jaime (2010), op cit, p 8

● إيجابيات بازل ٣ وسلبياته بالنسبة للبنوك التقليدية:

الإيجابيات: - تجعل النظام برمته أكثر أمناً لتوافر حماية أكبر ضد الإفلاس.

- القواعد الجديدة تتضمن بنوداً ترمي لإقرار شفافية أكبر في العالم المالي.

- زيادة كبيرة في احتياطات رأس المال.

السلبيات: - يرى بعضهم أن أرباح المصارف ستتقلص مما يفرض ضغوطاً على المؤسسات الأضعف، ويزيد تكلفة الاقتراض.

- ستجعل المصارف أقل إدراراً للربح.

وأوضح سكوت إي. تالبوت، أحد منسوبي هيئة قطاع المصارف الأمريكية (فايننشال سرفيسز راوندتيل) التي تمثل أكبر المصارف الأمريكية، أن هذا المستوى المرتفع من رأس المال سيقصص قدرة المصارف على الإقراض.

● إيجابيات بازل ٣ وسلبياته بالنسبة للبنوك الإسلامية:

الإيجابيات: تعزيز قوتها المالية، وخاصة في إدارة بعض الجوانب المهمة في العمل المصرفي مثل إدارة السيولة والحوكمة الرشيدة.

السلبيات: عدم تلاؤم إدارة السيولة للبنوك الإسلامية مع المعايير التي توصي بها لجنة بازل ٣، على الرغم من أنها قد تتلاءم مع العمل المصرفي التقليدي أكثر. كما أنها لا تعترف بطبيعة الأصول المختلفة نحو الصكوك والأدوات المالية الإسلامية.

الجانب التطبيقي للدراسة على مجموعة البركة المصرفية^١ وبنك التمويل الكويتي^٢:

- الدراسة التطبيقية:

سيتم من خلال هذه الدراسة اختبار أداء إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية وبيت التمويل الكويتي. لهذا سأصنف الدراسة إلى مجموعتين، يتضمن الصنف الأول قياس العلاقة بين العائد والمخاطرة، ويتضمن الصنف الثاني نسب ملاءمة رأس المال التي تهدف إلى تقييم كفاءة رأس المال في مواجهة المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها موجودات البنك^٣.

١- قياس العلاقة بين العائد والمخاطرة سيطبق نموذج العائد على حقوق الملكية Return on Equity الذي يعد لفترة طويلة مؤشراً متكاملًا لوصف

^١ تأسست المجموعة عام ١٩٦٩، ومقرها البحرين، ولقد حصلت المجموعة على تصنيف BBB من مؤسسة التصنيف الدولية ستاندرد آند بورز. في حين منحها تصنيف A-3 للمعاملات قصيرة الأجل. ويبلغ رأسمال مجموعة البركة المصرفية ١,٥ بليون دولار أمريكي.

^٢ تأسس عام ١٩٧٧، ويعد أول بنك إسلامي يتم تأسيسه في دولة الكويت. ويقدم باقة كبيرة من الخدمات والمنتجات التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مثل الخدمات البنكية، والعقارية، والتداول المالي، والمحافظ الاستثمارية، والخدمات التجارية والخدمات التمويلية المخصصة للشركات والأفراد.

^٣ إبراهيم عبد الحليم عباد، مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة، دار النفائس، الأردن، ط ١

وقياس العلاقة التبادلية ما بين العائد والمخاطرة. وقد استخدم هذا النموذج من طرف ديفيد كويل منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال، تمكن المحلل من تقييم مصدر أرباح المصرف الخاصة وحجمها من خلال مخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل. وسيتم الاعتماد على نموذج دوبونت^١ المعدل Modified DuPont Formula لحساب العائد على حقوق الملكية (ROE) في قياس الأداء بشكل عام. ويوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو معدل العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (FLM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE). وأهم النسب المالية المتعلقة بهذا المجال هي:

العائد على حقوق الملكية = معدل العائد على الأصول x قدرة الرافعة المالية.

العائد على حقوق الملكية = هامش الربح x معدل دوران الأصول x قدرة الرافعة

المالية.

^١ وهي شركة أمريكية متخصصة في التحليل المالي والأسواق المالية.

هامش الربح = صافي الدخل ÷ إجمالي الإيرادات.

معدل دوران الأصول = إجمالي الإيرادات ÷ مجموع الموجودات.

قدرة الرافعة المالية = مجموع الموجودات ÷ حقوق الملكية.

يمتاز هذا النموذج بالمرونة إذ إنه يمكن من تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي، إضافة إلى أنها تعمل على ربط العلاقة ما بين العائد والمخاطرة كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية (FLM)، فإذا ما حققت مؤسسة ما عائدا على حقوق الملكية مرتفعا فيمكن أن يكون سبب هذا الارتفاع إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة المالية أو كليهما. فإن كان السبب الرافعة المالية فإن هذا يعطي مؤشراً للإدارة إلى ذلك المستوى من المخاطر المرتبط بتحقيق هذا المستوى من العائد، أما إذا كان السبب يعود إلى العائد على الأصول، فإن هذا يعطي مؤشراً للإدارة إلى ذلك المستوى من الكفاءة التشغيلية^١.

^١ عز الدين نايف عنانزة، ومحمد داود عثمان، اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الإسلامية الأردنية، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السابع لجامعة فيلادلفيا الخاصة المنعقد في الفترة ما بين ٢٣-٢٥ تشرين ثاني ٢٠١٠، عمان - الأردن، تحت عنوان: منظمات الأعمال المعاصرة من منظور إسلامي.

و سيتم تطبيق هذا النموذج على مجموعة البركة المصرفية وبيت التمويل الكويتي انطلاقاً من التقارير السنوية، بهدف الإجابة عن مشكلة الدراسة التي تكمن في اختبار أداء إدارة المخاطر في كلا البنكين الإسلاميين.

تحليل النتائج والتوصيات:

الجدول ٢-٣: النسب المالية المتعلقة باستخدام نموذج دوبونت المعدل:

ألف دولار أمريكي)

| السنة | ROE | ROA | هامش الربح | معدل دوران الاصول | الرفع المالي | صافي الدخل | اجمالي الايادات |
|-------|--------|-------|---------------|-------------------------|--------------|---------------|--------------------|
| 2004 | 0.1061 | 0,011 | 0.051 | 0.228949 | 8.93526 | 60.089 | 1.157.732 |
| 2005 | 0.1341 | 0,016 | 0.068 | 0.239441 | 8.18155 | 102.886 | 1.502.816 |
| 2006 | 0.1021 | 0.016 | 0.072 | 0.225200 | 6.29648 | 123.716 | 1.717.337 |
| 2007 | 0.1279 | 0.019 | 0.086 | 0.228771 | 6.43705 | 200.842 | 2.311.500 |
| 2008 | 0.1296 | 0.018 | 201.013 | 0.076 | 0.241512 | 7.04461 | 2.637.386 |
| 2009 | 0.0963 | 0.012 | 0.242347 | 7.58057 | 167.386 | 0.052 | 3.190.808 |
| 2010 | 0.1062 | 0.012 | 193.163 | 0.050 | 0.240658 | 8.73392 | 3.821.637 |

الجدول ٣: النسب المالية لبيت التمويل الكويتي باستخدام نموذج دو بونب المعدل

بيت التمويل الكويتي (ألف دينار كويتي)

| ROE | ROA | هامش الربح | معدل دوران الاصول | الرفع المالي | صافي الدخل | اجمالي الايرادات | وع الموجودات |
|-------|------------|---------------|-------------------------|--------------|---------------|------------------|--------------|
| 0.222 | 0.022 | 0.026 | 0,835 | 9.94923 | 77.301 | 2.889.813 | 3.458.06 |
| 0.189 | 0.027 | 0.034 | 0.788 | 6.87762 | 129.078 | 3.691.756 | 4.681.11 |
| 0.230 | 0.030 | 0,037 | 0.807 | 7.51702 | 193.230 | 5.099.259 | 6.313.79 |
| 0.231 | 0.036 | 0.046 | 0.787 | 6.25698 | 325.395 | 6.928.399 | 8.797.91 |
| 0.109 | 0.016 | 174.652 | 0.020 | 0.815 | 6.61145 | 8.601.041 | 10.544.14 |
| 0.045 | 0.005 | 71.820 | 0,007 | 0.822 | 7.21010 | 9.286.203 | 11.290.65 |
| 0.044 | 10.462.797 | 0.004 | 0.006 | 0.833 | 7.83141 | 71,780 | 12.548.45 |

الجدولان ٢ و٣ من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين

● تحليل النتائج المطبقة على بنك التمويل الكويتي ومجموعة البركة المصرفية الإسلامية:

تظهر نتائج مؤشر العائد على حقوق الملكية في الجدول السابق أن بيت التمويل الكويتي حقق معدل عائد على حقوق الملكية مرتفعا مقارنة بمجموعة البركة المصرفية - خلال سنوات الدراسة - محققا أعلى عائد بمقدار ٢٣ و ١، ٢٣% عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على التوالي، وفي عام ٢٠٠٤ بلغت النسب (٢٢% تقريبا)، أما بالنسبة لسنة ٢٠٠٨ فقد بلغت النسبة ٩، ١٠% ابتداءً من هذه السنة لاحتظنا انخفاضاً في المعدل إلى ٥، ٤ سنة ٢٠٠٩، وربما كان هذا الانخفاض جراء الإلزامية المالية العالمية، لكن بصفة عامة تعتبر هذه النسب ذات مستويات جيدة. أما بالنسبة لمجموعة البركة المصرفية كانت هذه النسب ذات مستويات جيدة ففي عام ٢٠٠٥ بلغت النسبة (٤١، ١٣%) وفي عام ٢٠٠٨ حققت نسبة ٩٦، ١٢%، وطرا انخفاضاً على هذه النسبة عام ٢٠٠٩ حيث بلغت (٦٣، ٩%) وربما كان ذلك بسبب الإلزامية المالية لكن بعد هذا العام لوحظ تحسن حيث وصلت فيه النسبة إلى ٦٢، ١٠%.

أما بالنسبة لمعدل العائد على الأصول (ROA) الذي يقيس معدل العائد على مختلف أصول البنك وموجوداته، فقد كان بيت التمويل الكويتي أفضل مقارنة بمجموعة البركة المصرفية حيث حقق البنك أعلى معدل سنة ٢٠٠٧ بـ

٣,٦% وأدناه سنة ٢٠١٠ بنسبة ٠,٤% أما المجموعة فقد حققت أعلى معدل سنة ٢٠٠٧ بـ ١,٩% وادناها سنة ٢٠٠٤، حيث بلغ المعدل ١,١% محتفظاً بجميع المعدلات فوق ١%.

ويظهر الجدول أيضاً النسب الفرعية لنسبة معدل العائد على الأصول،

وهي:

أولاً: هامش الربح الذي يعكس مدى كفاءة البنك في الإدارة ومراقبة التكاليف، وهو مؤشر للكفاءة يقيس معدل صافي العائد المتحقق للبنك من مجموع الإيرادات التشغيلية المختلفة. ويلاحظ أن هذه النسبة عالية في المجموعة مقارنة مع بيت التمويل الكويتي، وهذا راجع لكفاءة المجموعة في مراقبة وتسيير تكاليفها. أما بالنسبة لبيت التمويل الكويتي فقد يكون انخفاض هامش الربح راجع لعدم تنوع محفظته التمويلية المصرفية كون الفرص الاستثمارية المتاحة محكومة بضوابط الشريعة الإسلامية.

ثانياً: معدل دوران الأصول (Total Assets Turnover) او ما يعرف بجودة الأصول، وهو مؤشر للإنتاجية. وبما أن النسب تشير إلى أقل من الواحد الصحيح، فإن هذا يعني أن الموجودات قادرة على مواجهة المطلوبات، إذ يشترط تساوي جانبي الميزانية ليظل البنك في وضع آمن. وقد أظهرت النسب

السابقة أن الموجودات تزيد عن المطلوبات مما يعني أن كلاهما قد حققا الهامش المطلوب من الأمان، لكن إذا ما قارنا مع مجموعة البركة المصرفية فإننا نجد معدلات بيت التمويل الكويتي قريبة جدا من الواحد، وهذا يرجع إلى أن زيادة الموجودات عن المطلوبات ليست كبيرة مقارنة بزيادة الموجودات عن المطلوبات الخاصة بالمجموعة. واستكمالاً لتحليل نموذج دوبونت فإننا ننظر الى الطرف الثاني من معادلة العائد على حقوق الملكية (ROE) المتمثل في النسب الخاصة بالرافعة المالية (Financial Leverage)، إذ يظهر هذا المؤشر مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال غيره في استثماراته، وهنا لا بد من الإشارة إلى ان العلاقة عادةً ما تكون طردية بين الرفع المالي ومعدل دوران الأصول. ويظهر الجدول أن الرفع المالي لمجموعة البركة المصرفية وبيت التمويل الكويتي متقارب ومنخفض حيث تراوحت هذه النسبة في مجموعة البركة المصرفية ما بين ٨,٩٣ مرة عام ٢٠٠٤ و ٦,٢٩ مرة في عام ٢٠٠٦. بينما كانت هذه النسبة لبيت التمويل الكويتي تتراوح ما بين ٩,٩٤ مرة عام ٢٠٠٤ إلى ٦,٢٥ مرة عام ٢٠٠٧، وهي نسب ضعيفة جدا. وقد لاحظت أن السبب وراء ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية يعود بدرجة كبيرة الى مؤشر العائد على الأصول وبدرجة أقل إلى الرافعة المالية.

وانطلاقاً من النتائج المتحصل عليها نستنتج أن معدل العائد على الأصول هو السبب الرئيسي في رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) مما يعطي مؤشراً إلى أن مجموعة البركة المصرفية وبيت التمويل الكويتي قد حققا ذلك المستوى من الكفاءة التشغيلية، وبما أنهما لا يعتمدان على الرافعة المالية بنسبة كبيرة ون ثم لا يتعرضان لمخاطر كبيرة.

٢- نسب ملاءة رأس المال: ^١ وتعتبر هذه النسبة أداة رقابية أكثر منها تحليلية، كما تعتبر كفاية رأس المال مؤشر لكفاءة إدارة المخاطر في البنك الإسلامي^٢، وتهدف هذه النسبة إلى تقييم كفاءة رأس المال في مواجهة المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها موجودات البنك، وهي بذلك تقيس ما يسمى بالعرف المصرفي بنوعية الأصول.

^١ رانية زيدان شحادة العلاونة، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من جامعة اليرموك / الاقتصاد والمصارف الإسلامية، تحت إشراف الدكتور محمد عبد المنعم أبو زيد، ٢٠٠٥، ص ١٧١.

^٢ Omotola Awojobi , Roya Amel, Safoura Norouzi, 2011, “ Analysing Risk Management in Banks : Evidence of Bank Efficiency and Macroeconomic” , MPRA Paper N° 33590, p8.

الجدول ٤: نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر في مجموعة البركة

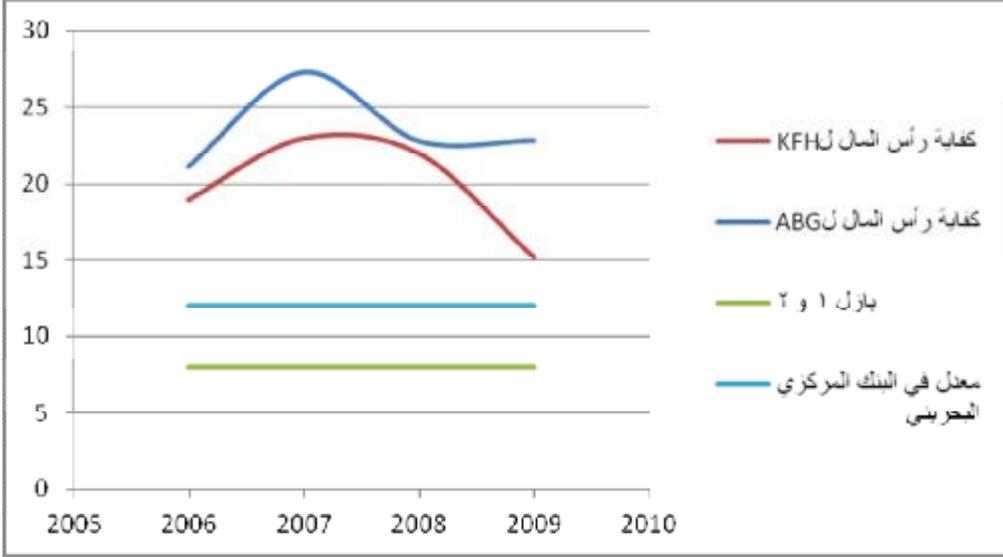
المصرفية وبيت التمويل الكويتي (٢٠٠٦-٢٠٠٩م)

| البنك | السنة | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ |
|-------------------------------------|-------|--------|--------|--------|--------|
| مجموعة البركة المصرفية | | ٢١,١٢% | ٢٧,٢٧% | ٢٢,٧٩% | ٢٢,٨٣% |
| بيت التمويل الكويتي | | ١٩% | ٢٣% | ٢٢% | ١٥,٢١% |
| بازل ١ وبازل ٢ | | ٨% | ٨% | ٨% | ٨% |
| المعدل في البنك المركزي البحريني | | ١٢% | ١٢% | ١٢% | ١٢% |

الجدول ٤: نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر في مجموعة البركة

المصرفية (٢٠٠٦-٢٠٠٩م) من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية

للمؤسستين الماليتين



الشكل: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نسب الجدول الثالث.

تحليل النتائج الخاصة بنسب رأس المال في كلا البنكين الإسلاميين:

ومن النتائج المتحصل عليها نلاحظ إن نسب كفاية رأس المال في مجموعة البركة المصرفية وبيت التمويل الكويتي اكبر من نسبة بازل ١ و ٢ والمعدل المقترح من البنك المركزي البحريني. وهذا ما يجعل البنكين الاسلاميين يحققان الهامش المطلوب من الأمان، ويؤشر على الأداء الجيد لإدارة المخاطر في كلا المجموعتين، حيث إن إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار للمجموعتين مجموعة البركة المصرفية وبيت التمويل الكويتي. وتتم إدارة تلك المخاطر من خلال لجنة إدارة المخاطر التي تتكون من أعضاء من الإدارة العليا من كافة التخصصات

الرئيسية في المجموعتين، وهي تقدم الإرشاد والمساعدة في الإدارة العامة للميزانية والمخاطر الممكن التعرض لها، وتتعرض كلا المجموعتين للمخاطر نفسها وهي مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر التركيز ومخاطر السوق (مخاطر سعر الفائدة، وأسعار الاسهم، والعملات الأجنبية) ومخاطر التشغيل.

خاتمة و استنتاجات:

من خلال هذه الدراسة لاحظنا أن النظام البنكي الإسلامي يحاول مواكبة أي تطور في مجال العمل المصرفي وهذا ما لاحظناه في العديد من الهيئات الدولية للرقابة على الأعمال الإسلامية مثل (AAOIFI) و (IFSB) حيث أصدرت اقتراحات بشأن تطبيق معايير تلائم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي من أجل اكتساب المصدقية والقدرة على المنافسة.

كما يظهر لنا من خلال نتائج البيانات المالية الخاصة في كل من مجموعة البركة المصرفية وبيت التمويل الكويتي، أن المجموعتين حققتا عائداً على حقوق الملكية (ROE) بشكل أفضل ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى مؤشر العائد على الأصول وبدرجة أقل إلى الرافعة المالية مما يعطي مؤشراً للإدارتين إلى ذلك المستوى من الكفاءة التشغيلية.

ومن خلال تتبع النسب الخاصة بكفاية رأس المال لكلا البنكين الإسلاميين خلال السنوات من ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ لاحظنا إن النسب في البنكين مرتفعة عن نسبة بازل ١ و ٢ وكذا المعدل المقترح من البنك المركزي البحريني. وهذا ما يجعل البنكين الإسلاميين يحققان الهامش المطلوب من الأمان، ويؤشر على كفاءة كفاية رأس المال في كلا البنكين الإسلاميين. حتى في فترة الأزمة المالية العالمية تمكنا من تجاوز تلك الأزمة. ويعزز هذا دور البنوك الإسلامية في تعبئة الموارد المالية.

إن آفاق تحقيق المزيد من النجاحات في مجال المنافسة مع البنوك التجارية كبيرة وواعدة، لكن ذلك سيكون رهنا بمدى قدرة المصارف والمؤسسات الإسلامية على تجاوز التحديات التقليدية والناشئة.

ختاماً، يمكن القول إنه من الضروري على البنوك الإسلامية في جميع الدول أن تتفق فيما بينها من أجل تأسيس إستراتيجية اقتصادية لمواجهة مختلف التحديات، عن طريق الاندماج المصرفي والتوجه نحو التكامل فيما بينها لخلق تجمعات مصرفية ذات حجم أكبر وقاعدة أوسع على المستويين المحلي والدولي.

المراجع

* أولاً: المراجع باللغة العربية

١. موسى عمر مبارك أبو محميد (٢٠٠٨)، "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل ٢"، مذكرة دكتوراه تخصص المصارف الإسلامية، تحت إشراف: الأستاذ الدكتور أحمد السعد، كلية العلوم المالية المصرفية، الأردن.
٢. إبراهيم عبد الحليم عبادة (٢٠٠٨)، "مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة"، دار النفائس، الطبعة ١، الأردن.
٣. سمير الخطيب (٢٠٠٥)، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف، الإسكندرية.
٤. رقية بوحضر ومولود لعرابة (٢٠٠٩)، "البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات اتفاقية بازل ٢"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الأول حول «أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية»، ٦-٧ أبريل.
٥. حمزة عبد الكريم حماد، "مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية: مفهومها، طبيعتها، مصادرها، وآثارها"، الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي:

٦. طارق الله خان، وحبيب أحمد (٢٠٠٣)، "إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، ترجمة: بابكر أحمد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، جدة.

٧. سليمان ناصر (٢٠٠٦)، "النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، دورية نصف سنوية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد: ٢٠٠٦/٠٦.

٨. عز الدين نايف عنانزة، ومحمد داود عثمان، اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الإسلامية الأردنية، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع لجامعة فيلادلفيا الخاصة المنعقد في الفترة ما بين ٢٣-٢٥ تشرين ثاني ٢٠١٠، عمان- الأردن، تحت عنوان: منظمات الأعمال المعاصرة من منظور إسلامي.

٩. محمد محمود العجلوني، ٢٠٠٨، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن.

١٠. رانية زيدان شحادة العلاونة، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من جامعة

اليرموك / الاقتصاد والمصارف الإسلامية، إشراف الدكتور محمد عبد المنعم

أبو زيد، ٢٠٠٥.

* ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

11. ELGARI Mohamed Ali (2003), "Credit Risk in Islamic Banking and Finance", Islamic Economic Studies, Vol. 10, No. 2, March.
12. HIDEUR Nasser (2010), "Gestion des risques spécifiques en finance islamique : expérience de la banque Al-Baraka d'Algérie", Séminaire international sur : « Les services financiers et la gestion des risques dans les banques islamiques », 18-20 avril.
13. AL-AJMI Jasim, ABO HUSSAIN Hameeda and AL-SALEH Nadhem, (2009), "Clients of conventional and Islamic banks in Bahrain How they choose which bank to patronize", International Journal of Social Economics, Vol. 36 Iss: 11 pp. 1086 – 1112.
14. De Servtigny A. (2001), "Le risque de crédit : nouveaux enjeux bancaires", Ed. DUNOD, Paris.
15. THORAVAL (Pierre-Yves 2002), "Le dispositif de Bâle II : rôle et mise en œuvre du pilier 2", Revue de la Stabilité Financière, N° 9, Décembre.
16. CARUANA Jaime (2010), "Bâle III : vers un système financier plus sûr", Paper presented in the 3e banking international Conférence, Santander, Madrid, september 15 th 2010
17. LEWIS Mervyn K. (2005), "Wealth Creation through Takaful (Islamic Insurance)", Islamic Perspectives on Wealth Creation, Edinburgh University Press.
18. -TAG EL-DIN Seif I. (2005), "Towards Optimal Risk Management for Profit-Sharing Finance", Islamic Perspectives on Wealth Creation, Edinburgh University Press.

19. ARIFF Mohamed and ROSLY Saiful Azhar (2011), “Islamic Banking in Malaysia: Unchartered Waters”, Asian Economic Policy Review 6, 301–319.
20. ABUL Hassan, 2009, « Risk management practices of Islamic banks of Brunei Darussalam» The Journal of Risk Finance Vol. 10 No. 1, pp 23-37.
21. THORSTEN Beck, Asli Demirgüç-Kunt, Ouarda Merrouche, 2010,” Islamic vs. Conventional Banking Business Model, Efficiency and Stability”, The World Bank Development Research Group Finance and Private Sector Development Team, p08.
22. -ARIFFI Noraini Mohd, Simon Archer, Rifaat Ahmed Abdel Karim, (2009), “Risks in Islamic banks: Evidence from empirical research “, Journal of Banking Regulation 10, 2, 153–163.

قضية للنقاش

